مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (8) العدد (2) لعام 2022م

التنمية السياسية في ضوء التنمية المستدامة: قراءة تحليلية في المفاهيم والأدوار والتحديات

د/ بشير تركي كريــشان

جامعة الحسين بن طلال

الملخص

يُناقش البحث التنمية السياسية في ضوء التنمية المستدامة، وتتجلى **مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة التحديات التي تواجه التنمية السياسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مقاربة مفاهيمية للتنمية السياسية والتنمية المستدامة،وتحليل هذه الأدوار والتحديات**، وقد استخدمت الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي**.حيث تُعد التنمية السياسية من المفاهيم الرئيسة في ميدان العلوم السياسية، كونهاعملية تستهدف تعزيز قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتخصيصها، وتحقيق التكامل والاستقرار، وزيادة المُشاركة السياسية للجماهير، في حين تشير التنمية المستدامة إلى التنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة ،وتسعى إلى حمايتها.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج، ومنها:هناك تحديات سياسية تواجه التنمية المستدامة مثل غياب الديمقراطية، والإصلاح السياسي، والمساواة بين الجنسين، الثورة المعلوماتية، وإن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب إشباع الاحتياجات الإنمائية بطريقة منصفة،من خلال القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة، وتعزيز الدور الجندري وتمكين المرأة، ومشاركتها الكاملة في التنمية،مما يتطلب تبني آليات للحوار وبناء الشراكات الإقليمية والدولية ودون التصدي لهذه التحديات العميقة سيتعذر تحقيق التنمية المستدامة بشكلها المطلوب لتحقيق رفاهية المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، التنمية المستدامة، المشاركة السياسية، المساواة، الموارد.

Political development in the light of sustainable development: an analytical reading of concepts, roles and challenges

Dr / Basher kreshan

Dean of Student Affairs

Al-Hussein Bin Talal University

The Hashemite Kingdom of Jordan

Mobile:0096277999633, Fax:0096232179054

Email:basherkreshan@yahoo.com

Abstract

The research discusses political development in the light of sustainable development, and the problem of the study is to determine the nature of the challenges facing political development to achieve sustainable development through a conceptual approach to political development and sustainable development, and to analyze these roles and challenges. The study used the descriptive analytical approach where political development is one of the main concepts In the field of political science, it is a process aimed at strengthening the state's ability to mobilize and allocate resources, achieve integration and stability, and increase the political participation of the masses, while sustainable development refers to long-term development, taking into account the rights of future generations and seeking to protect them.

The study concluded with the most important results, including: There are political challenges facing sustainable development, such as the absence of democracy, political reform, gender equality, the information revolution, and that achieving sustainable development requires satisfying development needs in an equitable manner, by eliminating poverty and reducing differences in living standards. Enhancing the gender role and empowering women, and their full participation in development, which requires adopting mechanisms for dialogue and building regional and international partnerships. Without

addressing these deep challenges, it will not be possible to achieve sustainable development in the form required to achieve the well-being of societies.

Keywords: Political Development, Sustainable Development, Political Participation, Equality, Resources

المقدمة

شهد مفهوم التنمية اهتماماً متزايداً من طرف المهتمين بفرع العلوم الاجتماعية باعتباره واحداً من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بهذه العلوم، حيث واجه هذا المفهوم نوعاً من الغموض والالتباس لتداخله الواسع مع باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، فهو يتداخل مع العلوم السياسية،وعلم الاجتماع السياسي واجتماع المعرفة والأنثروبولوجيا السياسية وغيرها، إلا أن هذا المفهوم حاز على درجة كبيرة من اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة وأصبحت التنمية السياسية – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بشكل خاص– أحد أبرز محاور هذا العلم.

حيث إن التنمية بمفهومها العلمي الشامل تعني التغيير الحضاري الكلي الذي يتناول مختلف بُنى المجتمع المادية والمعنوية، وهي عملية واعية ومخططة للتغيير والتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في الشكل والجوهر، لنقل المجتمع من حالته المتأخرة إلى حالة من التقدم فهي بذلك عملية ذات طبيعة شمولية،تعني الارتقاء بحياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إلا أنها تمثل قضية تغيير حضاري يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، ويشمل الجوانب المادية والإنسانية منه. (بغدادي،1993)، وهي حلقة مترابطة وعملية شاملة ذات مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي عملية لا تقبل التجزئة وأي تقدم في أحدها يؤدي إلى تقدم في المسارات الأخرى، وبالتالي من الممكن أن تكون التنمية السياسية – والتي تُعد ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة – هي البداية والمفتاح لحل الأزمات المتعددة الأوجه في الدول التي تعيش أزمات متعددة على أكثر من صعيد.

كما تُعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة الظهور، وهي جزء من عملية معقدة متشابكة تتسم بالديناميكية والتغيير المستمر والتنمية الشاملة، وتبرز تحديات التنمية السياسية بما تترتب عليه من انعكاسات سلبية عديدة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية، للإشارة إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والحضارية الجارية داخل البلدان النامية، من أجل إتاحة فرصة المشاركة السياسية أمام جميع المواطنين من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية.(الأسود، 2000).

أما التنمية المستدامة فتعني في سياقها تلك التنمية التي تسعى لتلبية جميع احتياجات الإنسان دون أن تمس قدرة الأجيال القادمة على تلبية نفس تلك الاحتياجات، ولكل من أهداف التنمية المستدامة أهداف محددة، وهذه الأهداف تعتبر عالمية (SDGs)، وتنطبق على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، وجميع الجهات في الدولة من أجل العمل معًا للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على أساسا لتفاعلات بين الظروف البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، بغرض إنجاز الهدف النهائي من التنمية المستدامة وهو تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية،والاقتصادية، والاجتماعية، وهذا ما جعل هذه الركائز هي التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهي تتطلب توافر النظم الصحية المناسبة، وبناء السلام، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتوفير فرص التعليم الجيد للجميع.

مشكلة البحث:

تتحدد مُشكلة البحث حول دور التحديات التي تواجه التنمية السياسية في ظل التنمية المستدامة، ومدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع هذه التحديات، وقُدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية السياسية وبناء الديمقراطية، حيث أصبح مفهوم التنمية المستدامةُ يُمثل نموذجاَ معرفياَ للتنمية في العالم (الأهداف العالمية SDGs)، وبالمقابل نجد أن التنمية السياسية تتضمن في جوانبها تنمية روح المواطنة وتعزيز الانتماء والمشاركة السياسية،إلا أنها لازالت تُواجه تحديات تتطلب التدخل بإستراتيجيات المواجهة، والحنكة السياسية من طرف النخبة الحاكمة، من أجل الوصول إلى بيئة تنموية مستقرة ومستدامة، وبناءً عليه فإن الُمشكلة الأساسية لهذا البحث يُمكن صياغتها بالسؤال الرئيس التالي: **ما التحديات التي تُواجه أدوار التنمية السياسية في ضوء التنمية المستدامة؟**

وينبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي المقاربات المفاهيمية للتنمية السياسية والتنمية المستدامة؟
2. ما العوامل المؤثرة في التنمية السياسية ؟
3. ما الأبعاد والمقومات التي تستند عليها التنمية المستدامة؟
4. ما أبرز أدوار تحديات التنمية السياسية من منظور التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث كونه يُعالج قضية تنموية من منظور التنمية السياسية وما تواجهه من تحديات عميقة ذات تأثير على تحقيق التنمية المستدامة بما يشمل استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمعات لتحقيق الرفاهية للجميع واستدامتها في المجتمعات التي تواجه تحديات سياسية.

أهداف البحث: يُمكن تحديد أهداف البحث على النحو التالي:

1- التعريف بمفهوم التنمية السياسية والتنمية المستدامة في أدبيات الفكر الاجتماعي والسياسي.

2- التعرف على الأزمات والعوامل المؤثرة في التنمية السياسية.

3- تبيان المبادئ الرئيسة التي تستند عليها التنمية المستدامة.

4- استجلاء أهم تحديات التنمية السياسية من منظور التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من أجل توصيف المقاربات المفاهيمية لكل من التنمية السياسية والتنمية المستدامة وتحليلها، للتوصل إلى أهم الأدوار والتحديات المتعلقة بموضوع البحث.

هيكل البحث: لتحقيق أغراض البحث تم تقسيمه إلى محورين، وهما:

- **التنمية السياسية والتنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية.**
- **تحديات التنمية السياسية من منظور التنمية المستدامة.**

المحور الأول: التنمية السياسية والتنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول مدلول محدَّد لمفهوم التنمية السياسية، إلّا أنّ التفسيرات التي طُرحت بشأنه اتّفقت على أنّ الهدف الأساسي للتنمية السياسية هو « تخليص المجتمع المتخلّف سياسياً من أزماته كافة»، الأمر الذي أدّى

بطبيعة الحال إلى اختلاف تلك التعريفات باختلاف رؤى الباحثين تجاه طبيعة الأزمات التي تواجهها تلك المجتمعات؛ فمنهم من ركَّز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها، ومكانتها، ودَورها في الدّولة، ومنهم من أكَّد على مبدأ المُشاركة الشعبية، ومدى قدرة النّظام على تعبئة الجماهير، ومنهم من تناولها على أساس مدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، ومنهم من أولى اهتماماً لاستقرار النظام السياسي وشرعيّته داخل المجتمع. وتُعد التنمية السياسية مجال واسع للدراسة في السياسة وينطوي على وجهات نظر مختلفة، وبناء عليه، هناك تنوع غير قليل في تعريفات التنمية السياسية وعلاقتها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع.

أولا: مفهوم التنمية السياسية في الأدبيات:

حظي حقل التنمية السياسية بالعديد من الدراسات المتعمقة والمتنوعة؛ بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية. وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استقلال كثير من الدول، وما طرحها لاستقلال من تحديات ومواجهة مشاكل في بناء الدولة، والتنمية والتغيير، للتغلب على حالة الضعف والتشوه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبسبب تلك الحالة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية، أطلق عليها تسميات مثل "دول العالم الثالث" و "الدول النامية" و "الدول المتخلفة"، وكانت هذه الدول وأوضاعها ومشاكلها هي مجال دراسات التنمية وموضوعها، تلك التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع "النمو" و"التحديث" و"التقدم". (هيجوت،2001)

وتتجسد التنمية السياسية في حقلها الخاص "Political Development" بأنها لا تعدو أن تكون بعدا واحداً ومميزاً من أبعاد عملية التنمية الشاملة، ومجالا محدداً وواضحاً لجهود التغيير السياسي على وجه الخصوص. أما من حيث جوهرها، وطبيعتها الديناميكية، فهي عملية، وليست حالة تتوخى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية محددة وترتبط بقيم وآفاق سياسية معينة.(إبراهيم، 1999)

ويقول "**حامد ربيع**": "إذا عددنا التنمية السياسية إحدى عناصر ومكونات الفعل التنموي المختصة بتنمية النسق السياسي في المجتمع المتخلف ، فذلك لا يشمل كل شيء بصدد التنمية السياسية، إذ إن هناك صلات عميقة أخرى بينهما يمكن تلمسها إذا ما عرفنا أن خيار التنمية هو بالأساس مشكلة الديمقراطية السياسية، ومرادفة للإصلاح السياسي". (ربيع،1981) ورغم الصعوبات التي واجهت الباحثين في مجال التنمية السياسية في تحديد مفهوم محدد وواضح، إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي إلى تقريب الرؤى حول هذا المفهوم، حيث إن التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة وأحد أبعاد التنمية الشاملة، ويعرفها الباحثون بأنها: تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتعبئة كل الإمكانات المتوفرة لحل المشكلات بشكل علمي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية وتطوير النظم السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية، واحترام كرامة الإنسان وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع. (بغدادي،1993)

بينما يرى "**وهبان**" التنمية السياسية: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".(وهبان، 2000) في حين نجد "هلال" يعمد إلى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي المسؤولية لتحقيق الاستقرار السياسي.(هلال،1978)

كما قدم "**باي**"، و"**فيربا**" تصنيفا جديدا تضمن عشر تعريفات للتنمية السياسية هي: (0Pye, Verba: 1965)

1. التنمية السياسية كمطلب سياسي للتنمية السياسية.
2. التنمية السياسية كنمط لسياسات المجتمعات التقليدية.
3. التنمية السياسية كتحديث سياسي.
4. التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية.

5. التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية.
6. التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.
7. التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.
8. التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم.
9. التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير الاجتماعي.
10. التنمية السياسية كتدعيم لقدرات النظام السياسي.

أما اصطلاحا فهناك من عرفها على أنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما ونوعا، وتعتبر حال اللابد منه لمواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.(عارف،2008)

ويُمكن القول: إنه لا يوجد اتفاق ذو دلالة واضحة على تعريف التنمية السياسية، وأن الكثير من التعريفات التي قدمت في هذا الصدد اتسمت بالتحيز الإيديولوجي، كما أنطوى العديد منها على تحيز حضاري مما أفقد هذه التعريفات للموضوعية، كون أغلب التعريفات صدرت عن علماء وباحثين ينتمون إلى بلدان العالم المتقدم، مما أدى أفقد هذه التعريفات الإحاطة بكافة جوانب وظواهر الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث.

ثانيا: أبعاد التنمية السياسية: حددت أبعاد التنمية السياسية في ثلاثة أبعاد أساسية، وهي:(شراب،2001)

- **البعد الأول:** خلق روح المساواة، مما يُساهم في زيادة نسبة المشاركة في صناعة القرار السياسي وتحقيق المزيد من الديمقراطية.
- **البعد الثاني:** خلق نظام سياسي قادر على اتخاذ قرارات فعالة وقادرة على التأثير الفعال في المجتمع.
- **البعد الثالث:** تخصص أدوار المؤسسات السياسية ووضوحها.

مما سبق يتضح أن أبعاد لتنمية المستدامة، تركز على دور الإرادة السياسية في مسيرة عملية التنمية من خلال صناعة السياسات العامة وما يرتبط بها من استقلال وحياد للإدارة العامة كمؤشر لمدى توفر المناخ السياسي الملائم

لتحقيق التنمية المستدامة بأوجهها المختلفة، وذلك بوضع سياسات عامة تحقق الاستدامة السياسية المحققة للسلام الاجتماعي وشفافية ومهنية للقرار الاقتصادي عبر تبني قيم حوكمة مؤسسات الحكم وتمكين المواطنين من المشاركة السياسية.

ثالثا: مقومات التنمية السياسية: وتبعاً لها فإن مقومات التنمية السياسية (وبالتالي غايات التنمية السياسية) تتمثل فيما يلي: (وهبان،2000)

1. **ترشيد السلطة،** وُنشير هنا إلى أن المقصود بترشيد السلطة أن تمارس دورها بناءً على أسس الحكم الرشيد، ولا يتعدى كون الحاكم أداة لقيادة السلطة لحساب الدولة وتحقيق أهدافها بما لا يتعارض مع مبدأ سيادة القانون.
2. **تمايز المؤسسات والوظائف السياسية،** فالمقصود هنا ضرورة الفصل ما بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وعدم جواز تركز السلطات أو الجمع بينهما لاسيما التشريعية والتنفيذية من أجل تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة.
3. **المشاركة السياسية،** سواء في عملية الترشيح أو الانتخاب للحكام سواء على المستوى المحلي (الهيئات المحلية) أو الوطني (الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية)، إلى جانب التأثير في عملية صنع القرار من خلال المشاركة عبر الأُطر التنظيمية من منظمات المجتمع المدني، والمراقبة على أداء الحكومة.

رابعا:العوامل المؤثرة في التنمية السياسية:

يُمكن القول: إن العوامل المؤثرة في التنمية بمفهومها الشامل هي ذاتها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسية، وبذلك فإن التنمية الشاملة بجميع أجزائها الشاملة تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسية بصورة أكثر تفصيلاً حسب طبيعتها السياسية. وبما أن التنمية هي عملية تطور متجهة للأمام وتسعى لإحداث تغيير شامل بصورة كلية، وتقوم على تخطيط إرادي يؤسس على وجود التعبئة القومية. (هادي، 1989) فإنه ومن خلال ذلك يمكن تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة في التنمية السياسية بما يلي: (الحسن ،2008)

أ- العامل المتعلق بالرغبة المجتمعية للتقدم والتطور السياسي والإدارة الحقيقية للنهوض والتقدم بالواقع السياسي للمجتمع والدولة ونظامها السياسي.

ب- العامل الذي يتضمن السعي والعمل على الشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسي خصوصاً والنظام الاجتماعي العام في تقبل ومن ثم تنفيذ عملية التنمية السياسية.

ت- وجود خطة تتم من خلالها تنفيذ هذه العملية، وذلك بإعداد التخطيط الشامل، الذي يستوعب الحاجات السياسية العامة، ويحقق الأهداف السياسية للدولة، ويستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، وهذا ما لا تقوم به إلا السلطة العامة ممثلة بالنخب التي تمسك بزمام هذه السلطة .

ث- وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد من أهم عوامل نجاح التنمية السياسية واستمراريتها، وتتجسد التعبئة الجماهيرية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقائه محافظاً على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع، ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية.

خامسا: مشكلات التنمية السياسية وأزماتها:

يرى آلموند أن أزمات التنمية أو مشاكلها تتمثل في أربعة هي: (آلموند، 1980)

أ. **مشكلة بناء الدولة** :وهي تتعلق بعدم قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها.

ب. **مشكلة بناء الأمة:** وترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أن هناك ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة.

ت. **مشكلة المشاركة:** وتعني عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرارات في النظام السياسي.

ث.**مشكلة التوزيع:** عدم توزيع القيم والسلع والخدمات بصورة عادلة وكافية من النظام السياسي إلى المواطنين.

لتحقيق التنمية السياسية على الدولة أن تحل أو تُخلص المجتمع مما يصطلح على تسميته: "أزمات التنمية السياسية"، وهي تتمثل في: (حرب،1987)

1. **أزمة الهوية:** تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة.

2. **أزمة الشرعية:** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية.

3. **أزمة المشاركة:** أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من المساهمة في الحياة العامة لبلادهم.

4. **أزمة التغلغل:** أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاد إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه.

5. **أزمة التوزيع:** تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع".

جدول رقم (1) يوضح منظورات مشاكل التنمية السياسية: (المغربي،1998)

ألموند التحديات –Challenges	روستو المتطلبات – Requirements	لجنة السياسات المقارنة الأزمات – Crises
• بناء الأمة • بناء الدولة • المشاركة والتوزيع	• الهوية • السلطة • المساواة	• الهوية • الشرعية والتغلغل • المشاركة والتوزيع

سادسا: مؤشرات التنمية السياسية:

تجدر الإشارة إلى عدد من النقاط والمؤشرات التي تقاس بها مؤشرات التنمية السياسية في أي بلد وهي على النحو التالي:(وهبان،2000)

1. تُحقق **المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات.**
2. **أو الثقافة الفرعية.**
3. **مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية.**
4. **عدم تركيز السلطة في هيئة واحدة، وتحقيق الفصل بين السلطات، وحق الجماهير في الرقابة الشعبية.**
5. **قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة، بحيث يكون تقلدا لمواقع مكفولا للجميع،استنادًا إلى معايير محددة.**
6. **نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيداً.**
7. **تُحقق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، والولاء السياسي للسلطة المركزية.**

سابعا: مفهوم التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل.(Musa,1997)

واللافت للنظر أن الكثير من المتخصصين والباحثين يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات وإستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزءاً من مفهوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً؛ فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والإستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة.(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،1989) فالتنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، أن النمو ليس التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المصطلحان المترادفان، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغير محددة كما ونوعا، ومن ثم فهي لابد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة

أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي، لأن عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه.(غنيم، أبو زنط، 2010)

وقد ظهر مُصطلح **"التنمية المستدامة"** في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد، وقد ظهر أيضاً في ريو دي جانيرو في يونيو من عام 1992، حيث عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في المؤتمر (التنمية المستدامة): بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".(دوجلاس،2000) ويعُود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العالقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الأيكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco ،الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت (schley , laur, 1997).

ومنذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (Naughton, Urry: 1998). ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في "تقرير بروندتلاند" الذي نُشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED,1987) . وهو مفهوم يعني بالحفاظ على الموارد للمستقبل والذي يركز على أهمية العدالة بين الأجيال وهي واحدة من السمات الرئيسة التي تُميز سياسة التنمية المستدامة عن السياسة البيئية التقليدية (Brodhag & Taliere:2006).

أما منظمة اليونسكو(Unesco) فترى التنمية المستدامة أن كل جيل يجيب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير مُلوثة كما جاءت إلى الأرض (القريشي، 2010).

وبناء عليه فالتنمية المستدامة تعني في السياق العام استدامة النشاطات بشكل أساسي من خلال المحافظة على الوظائف البيئية التي تُسهم، هي ذاتها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق رفاهية البشر. ضمن التعريف المشترك للتنمية المستدامة، أن تُدرك العدالة بين الأجيال نطاق الاستدامة على المدى الطويل من أجل تلبية احتياجات الأجيال القادمة، كما تتطلب التكامل من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عبر القطاعات والأقاليم والأجيال. لذلك، تتطلب التنمية المستدامة القضاء على التجزئة، ويجب أن تكون متكاملة طوال عملية صنع القرار من أجل التحرك نحو تنمية مستدامة حقًا، وترتكز على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

ثامنا: خصائص وسمات المستدامة: تتصف التنمية المستدامة بالسمات التالية:(موسشيت،2000)

1. التنمية المستديمة أكثر شمولية لكونها أشد تداخلاً وتعقيداً خاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. أن التنمية المستديمة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراَ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.
3. أن التنمية المستديمة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل المجتمع.
4. أن عناصر التنمية المستديمة لا يُمكن فصل بعضها عن بعض الآخر، وذلك لشدة تدخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها.

أما خصائص التنمية المستدامة فهي تتميز بمجموعة من الخصائص الرئيسة، والتي تتمثل في النحو التالي:(Grosskurth, Rotmans ,2005)

1. حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.
2. لابد من تحقيق التنمية، بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة .
3. القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

4. حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
5. الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح جميع البلدان واحتياجاتها.
6. لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة.
7. تلعب المرأة دوراً حيوياً في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
8. الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.
9. هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف التنمية المستدامة و وضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

وُيمكن هنا في هذا الصدد التركيز على مبدأي الإنصاف والمشاركة باعتبارهما من أساسيات التنمية المستدامة، فالمشاركة هي، في الحقيقة، ملازمة للإنصاف لأن الهدف ليس تحويل الموارد من فئة إلى أخرى دون زيادة الإنتاج، بل هو كامن في زيادة الثروة الوطنية وحالة الرقي العامة عن طريق فتح المجال أمام الجميع للمشاركة في النمو والحصول على حصة منصفة من الثروة الوطنية، ولذلك، يُؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1996 بأن إستراتيجية النمو الاقتصادي التي تشدد على الناس وعلى إمكاناتهم الإنتاجية هي السبيل الوحيد لإتاحة فرص جديدة، من خلال المبادئ التالية: (الموسوي،2008)

أ- **التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية:** أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر. وهذا يعني0 أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

ب- **مستوى القياس:** فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

ت- **المجالات المتعددة** : تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اجتماعية وبيئية اقتصادية، وبيئية، واجتماعية وذات العلاقات متداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. في حين محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة يتمثل في تطوير البني الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

ث- **التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة** : مع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تُمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

تاسعا: المبادئ الرئيسة التي تستند عليها التنمية المستدامة :

تتجسد التنمية المستدامة في العديد من المبادئ الواسعة مثل، المساواة بين الأجيال العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، و يحتوي بيان ريو على 27 مبدأ نذكر أهمها: (هاندل،2012)

1. **مبدأ العدالة المبنية على الإنصاف وتأثيره على نظرية التنمية المستدامة :**

وهذا المبدأ يدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس نظرية للعدالة تهدف إلى إيجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد. وهو ينفي انه يمكن تبرير نظام اجتماعي تعوض فيه عن معاناة البعض بحبوحة أكبر للمجتمع ككل.

فهو يرى هذا الشيء قد يكون مسهلا (Expedient)، لكنه ليس عادلا، إذ إنه لا يعقل أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون بالبحبوحة، ويستنتج هذا المفهوم أنه طالما ترتبط بحبوحة كل شخص بنموذج تعاون لا يمكن بدون لأحد أن يعيش حياة هنيئة، فإن تقسيم الفوائد يجب أن يؤدي إلى جذب التعاون الإرادي لكل الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الذين يستفيدون أقل من غيرهم بسبب موقعهم، ويبدو أن هذا المفهوم عن مبادئ العدالة التي يمكن أن تؤسس نموذجاً للعلاقات المجتمعية، يعود إلى التيارات اليونانية الفلسفية القديمة الداعية إلى مبدأ الإنصاف والعلاقات المنصفة بين الناس، ومن هنا تبرز أهمية قضية الإنصاف والمشاركة في المجال الاقتصادي في ظل تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات داخل المجتمعات وبين المجتمعات، وزيادة عدد اللاجئين عالميا والعاطلين عن العمل أو المحرومين من الغذاء أو الأدوية أو المياه غير الملوثة، وهم يرون اتجاهاً تصاعديا في عدد هذه الظواهر السلبية التي تعود أسبابها الجوهرية إلى تناقص الإنصاف وقلة المشاركة الاقتصادية سواء في العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل كل دولة أو بين الدول.

2. مبادئ التمكين والحاكمية والمساءلة :

أصبح مفهوم التمكين (Empowerment) من المفاهيم الرئيسة في تصور مقومات التنمية المستدامة. وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تُصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم. وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ولو متواضعة. وليس من الإنصاف بطبيعة الحال أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية الهيئات والمنظمات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثل النقابات العمالية أو المهنية والتي هي مسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم والدولة وأجهزتها، كضرورة لتحسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يصغوا إلى آراء الناس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى الحاكمية أو حسن الإدارة (Governance)، أي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، ولتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثل هذه القرارات، تبعات تقع على المجتمع أو بعض فئاته. ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا دارجا في أدبيات

التنمية المستدامة، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة (Accountability) وتعني قابلية تحمل المسؤولية أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم واتخاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية.

ومما سبق فإن المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة التي تُشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها، ويمكن عرضها كالتالي:

1. **الإنصاف،** وهو حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.
2. **التمكين،** وهو إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صُنع القرارات أو التأثير عليها.
3. **حسن الإدارة والمساءلة،** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
4. **التضامن،** بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات بغرض الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال للاحقة، لعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية.

عاشرا: أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. وتتميز أهداف التنمية المستدامة بكونها محددة، وطموحة متكاملة وغير قابلة للتجزئة،عالمية في الطبيعة، قابلة للتطبيق، مع مراعاة الواقع الوطني المختلف، والقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات الوطنية والأولويات، وينبني دمجها في عمليات التخطيط الوطني والسياسات والاستراتيجيات، كما أنه من المهم التعرف على الرابط بين التنمية المستدامة والعمليات الجارية الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و المجالات البيئية (United Nations,2015)

منذ قمة الأرض عام 1992، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم، فمن بين تعريفاتها، نجد: (الاستدامة) هي كيفية تحقيق النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق، سواء كانت داخل نفس المجتمع، أي بين مختلف الفئات التي تشكله، وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي تصبوا إليها، والقواعد التي تتحقق من جرائها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (دونانو،2003)

- تحسين ظروف معيشة الفقراء، حيث إن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بيئيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم.
- الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان انطلاقا من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامنا بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية،واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.
- تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين، أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وذلك من أجل التمكين والمشاركة والحراك والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسساتي، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينا لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي.

المحور الثاني: أدوار وتحديات التنمية السياسية من منظور التنمية المستدامة

أولا: أدوار التنمية السياسية في تحقيق التنمية المستدامة:

مع تطور مفهوم التنمية السياسية أصبح هناك ارتباط وثيق بالعديد من الحقول المعرفية، ونتجت معها علاقة بين التنمية السياسية والتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، علاوة على تبلور علاقة محددة بين التنمية السياسية بمفهومها الخاص والتنمية البشرية كمفهوم عام.ثم برز مفهوم "التنمية المستدامة" في سياق أهدافها العالمية للشعوب في كافة إنحاء العالم،حيث برزت الاستدامة باعتبارها رؤية جديدة للبحث عن وضع تصورات ذات أبعاد اجتماعية، واقتصادية، وثقافية وبيئية، تسهم في العمل على استدامة البيئة من جانب وتمكين الجيل الحالي من خلال المساهمة في تحسين ظروف حياته عبر توفير سبل العيش المستدام والتمتع بالحقوق وتكافؤ الفرص وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة.

1. **أدوار التنمية المستدامة**:تبرز هذه الأدوار على النحو التالي: (عثمان، 2021)

أ- **سياسياً:** تعنى بناء السلطة عن طريق مؤسساتها، وتحقيق الشرعية السياسية للسلطة مما يؤدى لنمو المجتمع وتحقيق أهدافه، كما تعنى التنمية بناء الديمقراطية في المجتمع كمدخل حديث للتفكير.

ب- **اجتماعياً:** تهدف إلى تغيير الأساليب العشوائية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية مادياً وفكريا وروحياً.

ت- **ثقافياً:** تهدف لتحقيق النمو الثقافي للمجتمع والذي يتضمن الأخلاق لتكوين العلاقات الاجتماعية.

ث- **قانونياً وإدارياً:** تهدف لتطوير الأنظمة والقوانين بصورة مستمرة لتتلاءم مع الاحتياجات المجتمعية التي يقتضينها التغير.

2. **التحول من مفهوم الديمقراطية إلى أزمات النظام السياسي:**

يرى هيجوت، أن بداية التحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام السياسي في دراسات التنمية السياسية، وانعكاساتها لأزمة التنمية في الدول حديثة العهد، ويتجلى ذلك في عدم قدرتها على تحقيق التنمية المتوقعة مما يؤدي إلى العديد من الأزمات التنموية، مثل مشكلة الشرعية، والهوية، والمشاركة، والتغلغل، ومشكلة التوزيع (هيجوت،2001).

3. تحقيق الاستقرار السياسي

تصاعدت أهمية تحقيق الاستقرار السياسي داخل الأنظمة الحاكمة من أجل ضمان التنمية الشاملة فمع انتقال مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، وعلى الرغم مما سبق فإن الثابت بغياب التنمية تتأثر المنظومة الأمنية، حيث تؤثر علي الاستقرار الأمني داخل الدولة، وترى الدراسة من خلال فرضياتها الثانية "أن الأزمات الناتجة من العمليات التنموية تمثل أزمات التنمية السياسية"، بحسب أهداف التنمية المستدامة 2030 لعام 2019، (تقرير التنمية المستدامة،2019) وما نتج عنها من تحديات كانت تعبيراً عن أزمات التنمية السياسية.

كما توجد هناك أدوار وعلاقات للتنمية السياسية تتجلى في مجال الأمن والتنمية المستدامة تتجلى في: (Duffield,2006)

كون الأمن يتمثل في مجموعة المرتكزات التي تحفظ للدولة استقرارها وتحقيق قدر من الثبات لمواجهة المشكلات، في مجال الأمن والسلامة، مختلف مناحي الحياة، ويتجلى ذلك من خلال أهمية تخطيط الإستراتيجية الأمنية وإستراتيجية التنمية لتحقيق أهداف الإستراتيجيات "الأمنوتنموية" متوسطة وبعيدة المدى، للوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة، فالتنمية شمولية في مساراتها سواء علمية أو سياسية أو اقتصادية إلخ.... ، ولن تتحقق هذه الأمنية التنموية إلا في ظل إطار أمني شامل، يحقق لها الاستقرار، ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار والأصالة والمهنية، ويساعد على توظيف الوسائل والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة.

بيد أن العلاقة بين الأمن والتنمية تبادلية التأثير، كما أن التنمية أكثر تأثراً بالأمن في الدولة، وأهمها العلاقة بين انتشار العنف في المجتمع وتأخر التنمية إلى تأكيد هذا التأثر بأن الفشل في الحكم، والاستبداد السياسي،والتطرف الديني والفكري قد يؤدي إلي العنف،وبالتالي تقليص جهود التنمية.(فوزي،2015)

4. العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة:

برزت العلاقة الارتباطية بين مفهومي التنمية السياسية والتنمية المستدامة والتي أدت إلى بروز وجهتي نظر تجاه هذه العلاقة: (فياض،2019)

الأولى: ترى أنه ليست هناك علاقة ضرورية بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة وأنه إذا كانت هناك علاقة فهي في اتجاه أن عملية التنمية المستدامة هي التي تفضي إلى التنمية السياسية فعملية التنمية بشكل عام يمكن أن تتم في إطار نظام سياسي تسلطي أو ديمقراطي ولكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي خطوات على صعيد عملية التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص، فإنه يكون قد كون الأساس المجتمعي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا إلى فئات اجتماعية أوسع وبالتالي تحقيق معدلات تنمية سياسية أكبر. بعبارة أخرى فان التنمية المستدامة تؤدي إلى تعقد وتشعب دور الدولة بما يجعل من الصعب إدارته بدون قدر من اللامركزية والديمقراطية. لذلك فالتنمية المستدامة تتطلب في البداية دورا قويا للدولة، مما لا يسمح بتعدد مراكز صنع القرار بل إن هؤلاء ذهبوا إلى القول بأن مقرظة النظام ربما تعطل عملية التنمية عموما والمستدامة على وجه الخصوص.

الثانية: تنطلق من تصور وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية، والتي تعتبر المحور الأساسي في عملية التنمية السياسية، والتنمية المستدامة وأن هذه العلاقة تعمل في اتجاه تأثر التنمية المستدامة إلى حد بعيد بالإطار السياسي فمن الصعب أن تنجز عملية التنمية المستدامة القائمة على الشراكات المجتمعية أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان النظام الاجتماعي، ويرتكز هذا التيار على خبرة التنمية عموماً في الدول التسلطية، حيث يرجع سبب انهيار عملية التنمية عموماً بها إلى ذلك الإطار التسلطي للنظام السياسي، وبالتالي فإن أهمية الإطار الديمقراطي للتنمية تنبع من كونها تهيئ المناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي وتشجع روح الابتكار وتخلق من الشفافية ما يُمكن معه من إجراء عملية تنمية مستدامة بتعاون مجتمعي بناء.

ثانيا: تحديات التنمية السياسية من منظور التنمية المستدامة.

1. مفهوم التحديات السياسية

يُعد مفهوم التحديات السياسية من المفاهيم الغامضة، التي يصعب تعريفها، وشرحها، لذلك تعددت المفاهيم والتعارف المتعلقة بها، فقد تم تعريف التحديات السياسية بأنها: الأحداث السياسية التي قد تتعرض لها أية دولة من حروب وثورات، وانقلابات، ونزع الملكية، والضرائب، وتخفيض قيمة العملة، والضوابط والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، والتي تسبب في فقدان الأرباح، وتدني العمليات التجارية الدولية (Howell, 2011) .

وتؤثر بشكل كبير وهائل على المشهد السياسي في الدولة بشكل سلبي، وغير مرغوب. كماُ تعتبر التحديات السياسية سبباً رئيسياً في عدم استقرار الأنظمة السياسية، وانتشار الفساد العام، والُقصور في حماية حقوق الملكية، وضعف التوازن الاقتصادي، كما تؤثر التحديات السياسية في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي، فقد لعبت ما يسمى بثورات الربيع العربي دوراً محورياً في استنزاف العديد من الموارد وخاصة الموارد النفطية، والمياه، وقللت من وتيرة العائدات الخارجية، وشكلت ضغط على جميع الدول العربية، سواء التي جرى في تلك الثورات أو غيرها (Sottilotta,2013). علاوة على ذلك فإن التحديات السياسية ذات صبغة متغيرة وتحولات جذرية شاملة، فما مر به الوطن العربي وذات تأثير واسع النطاق، لما يترتب عليها من اضطرابات وتهديدات خطيرة، في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والأمن الداخلي مما يُضعف من قوة الدول (Angrist,2013). وإضعاف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول، وأثرت على بنيتها التحتية والداخلية، وأحدثت انقسامات هائلة فيها، كما ساهمت بشكل كبير في قيام الشعوب وتمردها على حكوماتها، وأنظمتها السياسية، مثلما حصل فيما يسمى بثورات الربيع العربي، وما أحدثته من أضرار هائلة على الصعيدين الإقليمي والدولي (Beck & Hüser,2012). وبالتالي فإن التحديات السياسية تُعرف بكونها كافة الأحداث والتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تعيق الدولة من تحقيق عمليات التنمية، والاستراتيجيات والأهداف والخطط سواء كانت الداخلية أو الخارجية، والتي تنعكس أثارها السلبية على جميع القطاعات والمجالات الحياتية، الاقتصادية، والسياحية، والبيئية، والمجتمعية.

كما تعددت تحديات التنمية السياسية، ومن ذلك القصور في الإصلاح السياسي، وعدم تطبيق الديمقراطية وانتشار الفقر، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، وتفشي ظواهر العولمة والثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم، حيث مست العولمة بجميع مظاهرها بالإضافة إلى الدين والعادات والتقاليد والهوية، الأمر الذي أدى إلى انهيار وغياب دور الثقافات والهويات الوطنية وغيرها، والتي يُمكن ذكر بعضها على النحو التالي: (Nejdawi, Braham, El-Baba, Razzaz, Allen, 2015)

أ- **غياب مقومات الديمقراطية:** تُعد التحولات والضغوطات التي يمر بها العالم العربي خلال هذه الفترة من حروب حادة ونزاعات عنيفة، ذات أثر كبير ومباشر على العالم أجمع، فالصراع القائم بين قوى الديمقراطية والاستبداد وبينا لحداثة والركود يُعد من أهم الأسس الذي ستساهم في إعادة تشكيل حياة الكثير من البلدان ، كما تعتبر النزاعات والصراعات التي حدثت وبالتحديد في الوطن العربي ذات صبغة مختلفة عن باقي الصراعات التي شهدتها الساحة العربية من قبل، فحركات التحرر السياسية والاجتماعية والأيديولوجية الأوروبية وموجات المد والجزر العالمية نقلت العنف إلى مختلف أرجاء الكرة الأرضية، فما يحدث من نزاعات وصراعات في الوطن العربي،يجعل فكرة تحقيق الديمقراطية بعيدة المنال، ولذلك كان لا بد أن يسعى القادة وصناع القرار إلى التوجه نحو الديمقراطية من خلال تأسيس بنية تحتية، وأرض صلبة لتحقيق حرية الرأي، وتكوين أحزاب سياسية من أجل تعزيز الثقافة الديمقراطية (Masood،2015).

ب- **تبدد التغيير السياسي الإصلاحي:** نتيجة الحاجة إلى تفكير إستراتيجي مختلف بطبيعة القوى والخطاب المطلوب لتحقيق الإصلاح المستدام المستقر في مُجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يُعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي (مقلد،1994). ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل، ومنها:(الشوبكي،2007)

- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجمعات المصالح والضغط.
- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات.
- ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.
- تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

ت- **الإرهاب والتطرف:** أصبح الإرهاب من أبرز الظواهر السياسية على الصعيدين العربي والعالمي، وقد أثار اهتمام السياسيين وعلماء السياسة والاجتماع والنفس، كما وحرك الأجهزة الأمنية والإعلامية للتصدي له، وتعد أسبابه ودوافعه عديدة ومتشابكة ومعقدة، والتي تتمثل بأسباب سياسية تشمل سيطرة وهيمنة دولة قوية على دولة ضعيفة أو شعب أعزل إما بالاحتلال العسكري وممارسة أقسى ضروب الاضطهاد والقمع ضد السكان عامة وحركة المقاومة الوطنية للاحتلال خاصة، أو بإقامة الدول الكبرى للقواعد العسكرية على أراضي الدول الصغيرة الضعيفة كما هو الحال في بعض الدول العربية ولأسباب اقتصادية.(محافظة،2011) كما غدا التطرف سواء على الصعيد الدولي أم المؤسسي أم المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الآونة الأخيرة أمراً بالغ الخطورة والذي أصبح محط أنظار العالم أجمع، حيث إن لهذه المرحلة أثراً واضحاً على مستقبل المجتمع برمته، الأمر الذي أسفر عن نشوء الكثير من المؤسسات والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وقيام الأمم المتحدة بصياغة اتفاقيات عالمية تهتم بحقوق الإنسان عامّة وببعض الفئات خاصة – كالأطفال والشباب والمرأة – وضرورة حمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال التي قد يتعرضون لها. (الرواشدة،2015)

ث- **الثورة الصناعية الرابعة " الثورة المعلوماتية"** :عانت الشعوب في ظل الثورة المعلوماتية والعصر الرقمي من تحديات كبيرة أثرت على جوانب الحياة كافة سواء كانت السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة، والتي تعني التحول الرقمي الشامل في كافة المجالات الصناعية والخدمي.(Peters,2019) بمعنى ربط مجالات الحياة بالبيانات الرقمية الذكية والإنترنت، والأجهزة الذكية. إلى جانب التأثير الذي خلفته التكنولوجيا والإنترنت والحواسيب على مختلف قطاعات التنمية والعمل، فظهر علم المواد، والإنسان الآلي "الروبوت"، وتقنية النانو، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والحوسبة الرقمية والعولمة (Jee,2017) . فالثورة الصناعية الرابعة تعتمد بشكل أساسي على اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة .

2. تأثير تحديات التنمية السياسية على أهداف التنمية المستدامة:

تبرز أهم تحديات التنمية السياسية في تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة في توفير الحماية الاجتماعية من خلال مساهمة مؤسسات الحماية الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي(Devereux,2015)

مما يتطلب تحليل الفجوات في النظم الوطنية للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، علاوة على أنها تسهم في بعث الطمأنينة في نفوس أفراد المجتمعات، بالإضافة إلى أنها تشكل حافزا للإبداع والانطلاق نحو تحقيق الآفاق والتطلعات المستقبلية. وتكمن أهميتها كذلك في تحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعي وترسيخ الإيمان بمقومات الوطن والأمة، وتوحيد نسيج المجتمع من النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية في أُطر العدل والمساواة بين شرائح المجتمع كافة. (الشوبكي،2017)، ولعل من أهم الآثار التي أنتجتها التحديات السياسية، الآثار الاقتصادية،ومنها:تقليص فُرص العمل، وانتشار الفقر والبطالة، حيث تلعب التحديات السياسية، وما تفرضُه في خلق مشاكل اقتصادية، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، وبالمحصلة يكون العامل السياسي ذا التأثير الأكبر على الصعيدين الدولي والعالمي.وبالتالي فإن عملية التنمية السياسية تستوجب وجود أدوار قوية وفاعلة لبنية النظام السياسي، من خلال عملية مشاركة سياسية قوية ورؤية وطنية واضحة، وجامعة وشاملة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وسُنركز في الصدد هنا على بعض أهداف التنمية المستدامة(السبعة عشر) في إطار أجندة التنمية المستدامة والتي تتأثر بشكل عميق بتحديات التنمية السياسية، والتي نذكر من بينها الأهداف التالية:

الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين:

جسد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية منحى نحو الالتزامات الحكومية الدولية بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، حيث تُعد المساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة كعنصر شريك في التنمية المستدامة، وإشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، سيما الأدوار التي يُمكن أن تضطلع بها النساء في مجالات المشاركة واتخاذ القرار على مستوى التنمية المستدامة وإدارتها على المستويات المحلية والوطنية والدولية، حيث يُمكن للنساء أن يُشكلن عوامل فعالة للتغيير، كما أن المساواة بين الجنسين، حق أساسي من حقوق الإنسان، علاوة على ضرورتها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، كما أن تمكين المرأة يُحفز على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة " لتحقيق التعاون الدولي ...على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء". (ميثاق الأمم المتحدة:1945)، وبالرغم من ذلك لا تزال الفوارق الصارخة بين الجنسين موجودة في المجالات

الاقتصادية والسياسية، علاوة على أشكال العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي رغم وجود اتفاقية "سيداو Sedaw" عام 1979 لمناهضة التمييز ضد المرأة، والتزام من المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته،بالسعي إلى القضاء على العنف ضد المرأة (United Nations. 1979).

حيث لم يكن الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية "إعمال حقوق المرأة"، بل "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال المؤشرات: نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ حصة النساء في العمل بأجر في القطاع غير الزراعي؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني" (Radhika&Diane&James,2013)

مما يعني أن المساواة بين الجنسين من الأهداف التنموية ذات التأثير المباشر على تحقيق التنمية السياسية، حيث إن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن وتعزيز السلم المجتمعي.

الهدف رقم 10:الحد من عدم المساواة: تُشكل عدم المساواة تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

هناك إدراك متنامٍ بأن عدم المساواة يُمكن أن يُهدد النمو المستدام، وقد أظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أن زيادة المساواة في الدخل تزيد مدة فترات النمو الاقتصادي للبلدان أكثر من التجارة الحرة وانخفاض الفساد الحكومي والاستثمار الأجنبي، أو انخفاض الديون الخارجي، وقد جرى التسليم بأن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون أكثر عالمية وأكثر شمولاً من الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل معالجة مجموعة واسعة من الفوارق الاجتماعية الاقتصادية التي نشأ ونما حولها عدد من أوجه عدم المساواة، حيث تمثل عدم المساواة في الدخل مشكلة عالمية تتطلب حلولاً عالمية، تشمل تحسين إجراءات التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأكثر احتياجاً. كما أن تسهيل الهجرة الآمنة وتنقل الأفراد أمر أساسي لسد الفجوة المتزايدة، وتحقيق عالم مستدام وشامل للجميع يتطلب توفير الوظائف، وتحسين عملية التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، والاهتمام بالبيئة .(Radhika&James,2015)

الهدف رقم 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

يتضمن إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد، كما تتسم بالعدل والحوكمة الرشيدة ،وتحقيق السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال القائم على العدالة وسيادة القانون كقنوات مهمة لتحقيق للتنمية المستدامة، حيث لا يمكن أن يتحقق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة دون معالجة النزاعات وانعدام الأمن، إذ إن هناك فجوة كبيرة تزداد اتساعاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول المتضررة من مستويات مرتفعة من العنف والبلدان النامية الأخرى. كما يشمل الهدف (16) غايات تركز على أهم العوامل المسببة للنزاعات، منها العدالة والفساد والشفافية والحريات الأساسية وصنع القرار بطريقة تشاركيه. (المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان،https://sdg.humanrights.dk/ar/goals-and-targets?page=4)

الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

تتطلب التنمية المستدامة علاقات ناجعة عبر تعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصُعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية. تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات، وقيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا، وتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، وتعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومُحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن إستراتيجياتها لتعبئة الموارد، وتعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية بحلول عام 2030.(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،https://www.shabakaegypt.net)

كما يتطلب العمل على رسم خطط منهجية في إطار الشركات لمكافحة التطرف كتهديد السلم الأهلي والاجتماعي، وهذا يُشير إلى أن أي حلول مقترحة لهذه الظاهرة تحتاج إلى النظر في السياقات المحلية والعالمية، ورفض الرد العسكري باعتباره الوسيلة الوحيدة لمعالجة التهديد والتشديد على أهمية معالجة أسباب التطرف من جذورها. وقد اعتمدت حكومات كثيرة في المنطقة إستراتيجيات تعتمد على مجموعة من التدابير الأمنية الصارمة، والجهود الرامية إلى التأثير على القادة الدينيين، وتحسين التنسيق العسكري والعمل، المؤسسي (Pawlak & Göpffarth, 2016). وهذا يستوجب المزيد من العمل المشترك من أجل بناء شراكات دولية ما بين الجهات المانحة والدول النامية من أجل تعزيز التنسيق والجهود التكاملية، مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة في بيئة آمنة ومستقرة.

تبرز تحديات التنمية السياسية من منظور التنمية المستدامة من خلال التركيز على جوانبها الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" من خلال تبيان علاقة هذه التحديات وتأثيرها على التنمية السياسية، حيث لايزال هناك إخفاق في تحقيق هذا الهدف بسبب الفشل في القضاء على العنف ضد المرأة وحماية حقوقها، بجانب أنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً على مستوى القيادة السياسية، وُيشير ذلك بوضوح إلى أن أزمة المشاركة بسبب غياب الأدوات والآليات التي تدعم تلك المشاركة، بالإضافة إلى أزمة الاندماج وقدرة الدول على دمج المرأة في قضايا التنمية، والعمل على مشاركة النساء في دعم وبناء جهود وفُرص السلام في المجتمعات.

كما يتضح أن الحد من أوجه عدم المساواة مستمر بارتفاع معدلات انعدام المساواة في الدخل على مستوى العالم، و لابد من تركيز الاهتمام للحد من انعدام المساواة في الدخل وغيره من أوجه عدم المساواة، ولذلك، مماُ يشير لأزمة التوزيع، والتي سيكون لها تداعيات وأضرار المجتمعات، تتلخص في زعزعة ثقة الإفراد بالحكومات وبالمؤسسات الدستورية، وبعضهم البعض، وتعمل على تقويض التماسك الاجتماعي، نتيجة اتخاذ الحكومة قرارات سياسية لا تُعبر عن تطلعات المجتمع بأسره، وإنما تُوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها الآنية، دون التطلع لرغبات واهتمامات الطبقة المحكومة.

ومن أمثلة ذلك احتجاجات حرثه السترات الصفراء في فرنسا والتي اندلعت لتخفيض الضرائب علي الوقود، ورفع الحد الأدنى للأجور في مايو 2018، الاحتجاجات والمظاهرات التي اندلعت في معظم دول العالم ضد التميز العنصري

وقتل الشرطة لأحد إفراد الشعب ذي الأصول الإفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية، واندلاع المظاهرات في معظم دول العالم للتنديد في عام2020، مما تطلب إعادة الثقة في العلاقة بين الحاكم والمحكومين تجنباً لتداعيات أزمة الشرعية ومخاطر انعدام المساواة علي المستوى العالمي.

علاوة على أن هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية لا يزال تحقيق إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع هدفاً بعيد المنال، حيث لم يُحرز أي تقدم كبير نحو إنهاء العنف، أو تعزيز سيادة القانون، أو تقوية المؤسسات على جميع المستويات،مما يستوجب من البلدان تكثيف الجهود للكشف عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، ووضع قوانين وأنظمة ناظمة تعزز مجتمعات أكثر انفتاحاً وعدلاً، وهذا يستوجب المزيد من العمل لضمان تنفيذ هذه الآليات بشكل صحيح، حيث تُعد النزاعات وغيرها من أشكال العنف تحدياً كبيراً للتنمية المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال أزمة الشرعية، التي تجسد هذا التحدي؛ نتيجة عجز النظام السياسي في الدولة عن تحقيق التكامل السياسي بين طبقة الحكام وشريحة المحكومين وتبدأ بالتساؤلات حول شرعية الأساس الذي تستند عليه السلطة، والدور الصحيح للحكومة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات..إلخ، مما يعني أن الأزمة في جوهرها مشكلة دستورية، وتصل إلى ذروتها عندما يحدث انهيار في المؤسسات الحكومية ، ويُعزى ذلك إلى أحد الأسباب الآتية أو جميعها، والتي تتمثل في الأسس المتضاربة وغير الكافية لإعادة السلطة في المجتمع،وبروز تنافس مكثف وغير مؤسس على السلطة، عدم قبول تبريرات النخبة الحاكمة لاستحواذهم على السلطة ونظام الحكم، مما يستوجب ضرورة العمل على تحسين مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار بتعميق علاقة الحكومة بمواطنيها أثناء تنفيذ اللامركزية الإدارية عبر تفعيل الحكم الرشيد القائم على الشفافية والمحاسبة وفصل السلطات، وتحسين مشاركة الفئات الهشة والأقليات؛ لتقليص النزاعات الانفصالية وتحسين الاستقرار وفرص بناء الأمن والسلام.

كما تظهر الحاجة الماسة لتعزيز التعاون الدولي القوي وتنشيط التنسيق والتعاون والشراكة العالمية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بين الدول الغنية والفقيرة بغرض الحصول الدول على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعتبر هذا التحدي تجسيداً لأزمة التغلغل وأزمة التوزيع، علاوة على أنه يشكل سبباً رئيساً في أزمة الهوية، نتيجة الشروط التي تفرضها الجهات المانحة للإيفاء بتعهداتها تجاه الدول الأقل نمواً (المتلقية للمساعدات) إلا بمشروطية تنفيذها للهوية

العالمية، مما يؤدي إلى تصاعد أزمة الهوية، وتحد الجهود الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة(العالمية) (SDGs).

الخاتمة

تأسيساً على ماسبق لا يوجد اتفاق ذو دلالة واضحة على مقاربة مفاهيمية موحدة تجاه التنمية السياسية، وأن الكثير من التعريفات التي قدمت في هذا الصدد اتسمت بالتحيز الإيديولوجي، كما انطوى العديد منها على تحيز حضاري مما أفقد هذه التعريفات للموضوعية، كون أغلب التعريفات صدرت عن علماء وباحثين ينتمون إلى بلدان العالم المتقدم، وافتقدت هذه التعريفات كافة جوانب وظواهر الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث. س1

إن التنمية بجميع أجزائها الشاملة تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسية بصورة أكثر تفصيلاً حسب طبيعتها السياسية، ولتحقيق التنمية السياسية على الدولة أن تحل أو تُخلص المجتمع مما يصطلح على تسميته أزمات التنمية السياسية (الهوية، التغلغل، الاندماج، عدالة التوزيع). س2

كما تتسم التنمية المستدامة بكونها أكثر شمولية لكونها أشد تداخلاً وتعقيداً، وغير قابلة للتجزئة، وتتجسد في العديد من المبادئ الواسعة مثل، المساواة بين الأجيال العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، وحق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة،بينما تشير أبعاد التنمية المستدامة إلى خلق روح المساواة، وبناء نظام سياسي قادر، ووضوح أدوار المؤسسات السياسية مما يُساهم في زيادة نسبة المشاركة في صناعة القرار السياسي وتحقيق المزيد من الديمقراطية. س3

كما تتلخص مؤشرات التنمية السياسية تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع، ومشاركة الجماهير فيصنع القرارات، وعدم تركيز السلطة في هيئة واحدة، وتحقيق الفصل بين السلطات، وحق الجماهير في الرقابة الشعبية. وقيام

السلطة على أسس عقلانية رشيدة، ونمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها، كما تُحقق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، والولاء السياسي للسلطة المركزية.

وتجدر الإشارة إلى تعدد تحديات التنمية السياسية، ومن ذلك القصور في الإصلاح السياسي، وعدم تطبيق الديمقراطية وانتشار الفقر، وتفشي ظواهر العولمة والثورة المعلوماتية، غموض فكرة الإصلاح السياسي، وغياب مقومات الديمقراطية، والإرهاب، والتطرف، وغياب المساواة والعدالة الاجتماعية الناجزة، وإن المساواة بين الجنسين، حق أساسي من حقوق الإنسان، علاوة على ضرورتها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المجتمعات، وغيابها يُعد تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو المستدام، والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.س4

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب إشباع الاحتياجات الإنمائية بطريقة منصفة،من خلال القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة، وتعزيز الدور الجندري وتمكين المرأة والإقرار بالمساواة في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، كما تستوجب التحديات ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصالح والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وتشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن إستراتيجياتها لتعبئة الموارد، وتعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية.

المراجع والمصادر

الكتب العربية:

- إبراهيم،(1999)، الصحافة والتنمية السياسية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 15.

- الأسود، ش، (2000)، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص 200.

- آلموند،ج .بيغهام،ب،(1980)السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، تعريب أحمد علي عناني، دار الطباعة القومية، القاهرة. ص 200. 298–299

- بغدادي، (1993)،الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 285–288

- حرب، (1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، ص 34–35.

- الحسن،2008، علم الاجتماع السياسي، عمان:دار وائل للنشر، عمان، ص 15.

- شراب،ن، (2001) ، التنمية السياسية،دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة: مكتبة دار المنارة، ، ص 44 ، ص91–92.

- عارف، ن، (2002)، إبستمولوجيا السياسة المقارنة،النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص 204– 206.

- عارف، ن،(1992)،نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا: الولايات المتحدة الأمريكية ص 12، ص 64–65.

- عبد السلام، ب ،(1993) ،الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 285

- عثمان، و،(2021)،رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية:دراسة تطبيقية لدور إستراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة، القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد22، العدد(3)، ص 135-136.

- غنيم ،ع ، أبو زنط ، م،(2010)،التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع ، ص 22.

- فوزي، س،(2015)، التنمية والآمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، أحوال المصرية، مؤسسة الأهرام، العدد56، ، ص48

- القريشي ،م،(2010) ،علم اقتصاد التنمية ، ط1 ،عمان: دار اثر للنشر والتوزيع ، ص 35.

- الكواري ،ع ، (1984) ، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، من كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ص70

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989) ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 84.

- لطفي ،ع ،(1986) ،التنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة عين شمس، 185

- محافظة، ع،(2011)، حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهها، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ص 196.

- المغربي ،م، (1998)، التنمية السياسية و السياسة المقارنة، الطبعة الأولى، بنغازي: منشورات قاريونس ، ص 168.

- مقلد،إ ، ربيع ،م ،(1994) ، موسوعة العلوم السياسية – الكويت: جامعة الكويت، ص 47.

- موسشيت ،د،(2000)، مبادئ التنمية المستديمة ، ترجمة بهاء شاهين ،القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ص15-17،ص 176.

- الموسوي، و،(2008)، موسوعة اقتصاديات التنمية . الجزء الثاني، ط1 ، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 98-102 .

- هادي، ر،(1989)، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد: بيت الحكمة ، ص 116.

- هاندل ،غ ،(2012) ،إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان أستكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992الأمم المتحدة، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، ص 5-12.

- هلال، ع،(1978) ، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، ، ص 149.

- هيجوت، ر،(2001)،نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص ص: 51-52.

- وهبان، أ،(2000)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، ص 12، ص 105- 106، ص 143-144.

المجلات العلمية:

- ربيع،ح،(1981)، الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي، بيروت: مجلة شؤون عربية، أيار– مايو،العدد الثالث ،35-36.

- الرواشدة،ع، (2015) التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل، المجلد31، العدد 63 ، الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ص 86.

الرسائل العلمية:

- الشوبكي ،ب،(2007)، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة" حماس نموذجاً" – بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، نابلس: جامعة النجاح الوطنية ،ص10، ص47.

المواقع الإلكترونية:

- خالد فياض، (2019)،التنمية السياسية والتنمية المستدامة .. أية علاقة؟، معهد البحرين للتمية المستدامة، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.bipd.org/publications/Articles/article060519.aspx

- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التنمية المستدامة، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، بيروت، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.shabakaegypt.net/sustainability/%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81

- المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان، دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة، الأهداف، المقاصد والمؤشرات، متاح على الرابط الإلكتروني: https://sdg.humanrights.dk/ar/goals-and-targets?page=4

- ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 ، سان فرانسيسكو ، الأمم المتحدة، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

الكتب الأجنبية:

- Angrist, M. P. (2013). Politics and Society in the Contemporary Middle East. Boulder, CO, USA,p.2.

- Asseburg, M. (2012). Protest, Revolt and Regime Change in the Arab, World: Actors, Challenges, Implications and Policy Options. Stiftung Wissenschaft Und Politik, German Institute for International and Security Affairs.p.6.

- Beck, M. & Hüser, S. (2012). Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the 'Arab Spring,' [Working Papers]. Institute of Middle East Studies.p.5

- Brodhag, C., & Taliere, S. (2006). Sustainable development strategies: Tools for policy coherence. Natural Resources Forum.

- Devereux, S. (2015). Social Protection and Safety Nets in the Middle East and North Africa. Brighton, London: Institute of Development Studies.p.2.

- Gartenstein-Ross, D. (2015). Radicalization: Social Media and the Rise of Terrorism. House Testimony, Hearing before the US House of Representatives Committee on Oversight and Government Reform, Subcommittee on National Security.p.14

- Grosskurth, J. &J. Rotmans.(2005), The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making.*Environment, Development and Sustainability*, 7, no.1.p.135-150.

- Howell, L. D. (2011). International Country Risk Guide Methodology. East Syracuse, NY: PRS Group.p.1.

- Jee, Y.-S. (2017). Exercise rehabilitation in the fourth industrial revolution. Journal of Exercise Rehabilitation,p.2.

- Lucian,W, P, Sydney v .(1965).Political culture and political development(Princeton : prince city, university, press.p.50-52.

- Duffield,Mark.(2006).Human Security: Linking Development and Security in an Age of Terror, Lancaster University: Department,of Politics and International Relations, accessed on 17/3/2022, Available at :https://gsdrc.org/document-library/human-security-linking-development-and-security-in-an-age-of-terror

- Maryam, K .(2014), Political Development Concept by Looking Briefly at the Iran's Mohammad Reza Pahlavi Rule, Journal of Public Administration and Governance, United States.p.67.

- Masood, T. (2015). Has the Door Closed on Arab Democracy? Journal of Democracy, 26(1). Washington, DC.p.74.

- McNaughton, P. and Urry, J. 1988,Contested Natures. London: Sage, 1998, p.215

- Nejdawi, R., Braham, M., El-Baba, J., Razzaz, S. & Allen, C. (2015). Arab Sustainable Development Report, 1st Ed, ESCWA.p.19.

- Pawlak, P. & Göpffarth, J. (2016). Countering Extremism in Arab Countries. European Parliamentary Research Servicep.1.

- Peters, M. A. (2019). Technological Unemployment: Educating for the Fourth Industrial Revolution. Journal, of Self-Governance and Management Economics, 5(1), p.25-33

- Radhika,B &Diane, E &James ,H.2013,The Integration of Gender and Human Rights into the Post 2015 Development Framework, State University of New Jersey,p.6.

- Musa,S(1997), Book Reviews – population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3.

- schley,S and laur,j.(1997) The sustainability Challenge, Pegasus Communications, Inc., Cambridge, 281.

- Sottilotta, C, E . (2013). Political Risk:Concepts, Definitions, Challenges. Working Paper, Luiss School of Government, Italy.p.12.

- United Nations,(2015).Transformingour world: The 2030 Agenda for Sustainable Dévelopement, A/RES/70/1,p.17

- United Nations. (1979). "Convention for the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Available, see the site:

. http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm

- (WCED),World Commission on Environment and Development ,(1978), *Our Common*,p.43.